

٢٣٦٧ - وَعَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَالْمُعِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَرِيضُ الطَّوْفَ حُمِلَ فَطُفِيَ بِهِ» (١).

باب: في الرجل يطوف بالبيت وينسى أن يصلي ركعتين

٢٣٦٨ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ، وَطَاوُسٍ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لِلطَّوْفِ الْوَاجِبِ، قَالَا: «إِنْ صَلَّى بَعْدَهَا صَلَاةً أَجْزَأَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ صَلَّى فِي أَدْنَى الْحَرَمِ وَأَقْصَاهُ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يُخْرَجَ مِنَ الْحَرَمِ أَهْرَقَ دَمًا» (٢).

= وإن نوى أي منها عن نفسه ولم ينو الآخر شيئاً، فيصح للناوي دون غيره حاملاً أو محمولاً، وإن لم ينو أي منها أو نوى كل منها عن صاحبه فلا يصح لواحد منها.

«المجموع» (٢٨/٨)، و«مواهب الجليل» (١٤٠/٣).

أما إن نوى كل واحد منها عن نفسه: فقد اختلف العلماء في هذه الحالة على أربعة أقوال: أرححها أنه يجزئ عنهما وإلى هذا القول ذهب أبو حنيفة، والشافعي في قول، وابن المنذر، وسفيان، وابن حزم، واستحسنه ابن قدامة من الحنابلة.

«بدائع الصنائع» (١٢٨/٢)، و«المجموع» (٢٨/٨)، و«المغني» (٢٥٦/٣)، و«المحلى» (٤٣٥/٧).

ولمزيد فائدة متعلقة بباقي الأقوال، انظر:

«مواهب الجليل» (١٠٧/٣)، و«المنتقى» (٧٨/٢)، و«الحاوي» (١٥٤/٤)، و«الكافي» (٣٥٧/١)، و«الأم» (٢٦٣/٢)، و«المبسوط» (٤٤/٤)، و«المنتقى» (٢٩٥/٢)، و«المبدع» (٢١٩/٣)، و«الحاوي» للهاوردي (١٥٣/٤)، و«حاشية الدسوقي» (٥٤/٢)، و«التاج والإكليل مع الجليل» (١٤٠/٣) وغيرهم.

(١) إسناده ضعيف: أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢٨٠/١) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، عَنْ حَجَّاجٍ، بِهِ.

قُلْتُ: إسناده ضعيف، حجاج هو: ابن أُرْطَاةَ، صدوق، كثير الخطأ والتدليس.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٢/١/٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ كَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَطَاوُسٍ، بِهِ.

٢٣٦٩ - وَعَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، فِي رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ وَنَسِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ حَتَّى مَضَى، قَالَ: «يُصَلِّيهِمَا إِذَا ذَكَرَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ» (١).

٢٣٧٠ - وَعَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الْحَسَنِ، فِي رَجُلٍ نَسِيَ رَكَعَتِي الطَّوَافِ؟ قَالَ: «يُصَلِّيهِمَا حَيْثُ مَا ذَكَرَهُمَا مَا لَمْ يَغْشَ النِّسَاءَ» (٢).

باب: طواف النساءِ بِالْبَيْتِ منتقبات (غير محرّمات)

٢٣٧١ - عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: «أَتَمَّا كَانَتْ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَهِيَ مُتَّقِبَةٌ» (٣).

=قُلْتُ: إسناده ضعيفٌ، ليث هو: ابن أبي سليم، صدوق، اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه فترك.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٢/١/٤) حدّثنا حفص بن غياث، عن عبد الملك، به.

قُلْتُ: إسناده ضعيفٌ، حفص بن غياث ثقة، وعبد الملك هو ابن عبد العزيز بن جريج.

(٢) إسناده ضعيفٌ: أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٢/١/٤) حدّثنا محمد بن أبي عدي، عن أشعث به.

قُلْتُ: إسناده ضعيفٌ، أشعث هو: ابن سوار الكندي، ضعيف.

(٣) رواه ثقات: أخرجه عبد الرزاق (٢٤/٥) ومسدد في «المسند» كما في «المطالب العلية»

(٣/ ٣٢٩)، وابن سعد في «الطبقات» (٥٦/٨)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢٣٣/١)

كلهم من طرق عن ابن جريج، عن الحسن بن مسلم المكي، عن صفية بنت شيبة (القرشية) به. قُلْتُ: رواه ثقات، وفيه عنعنة ابن جريج.

وأخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (١٥/٢) حدّثني مسلم بن خالد الزنجي، عن ابن جريج، عن عطاء، «أنه كره أن تطوف المرأة بالكعبة وهي متقبة حتى أخبرته صفية بنت شيبة أنّها رأت عائشة رضي الله عنها تطوف بالبيت وهي متقبة، فرجع عن رأيه ذلك، وأرخص فيه».

قال ابن قدامة في «المغني» (٣/٣٢٧): «فصل: ولا بأس أن تطوف المرأة متقبة، إذا كانت غير محرمة، وطافت عائشة وهي متقبة. وكره ذلك عطاء، ثم رجع عنه. وذكر أبو عبد الله حديث ابن جريج، أن عطاء كان يكره لغير المحرمة أن تطوف متقبة، حتى حدّثته، عن الحسن بن مسلم، عن صفية بنت شيبة، أن عائشة طافت وهي متقبة، فأخذ به».